الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/36/488
10 September 1981
ARABIC
ORIGINAL : FRENCH

الدورة السادسة والثلاثون
البند ١٩ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

رسالة مؤرخة في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لمدغشقر لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل الى المذكرة بشأن الصحراء الغربية المؤرخة في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨١ التي وجهها اليكم في ٧ آب/أغسطس ١٩٨١ الأمين العام لجبهة البوليساريو بمناسبة انعقاد الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة .

بأمر من حكومتي ، أكون ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البند ١٩ من جدول الأعمال المؤقت .

(توقيع) السفير
بليز ابيتافيكا

* A/36/150 .

Digitized by UNOG Library

مرفـــق

مذكرة مؤرخة في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨١ موجهة
الى الأمين العام للأمم المتحدة من الأمين
العام لجبهة البوليساريو

تقوم الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية منذ أوائل الستينات ببحث مسألة الصحراء الغربية بوصفها مشكلة من مشاكل انهاء الاستعمار .

لقد وضع المجتمع الدولي المسألة في هذا الاطار واتخذ عدة قرارات تؤكد حق الشعب الصحراوى في تقرير المصير والاستقلال .

وبما أن الأمر يتعلق باقليم مستعمر يخضع شعبه لسيطرة أجنبية كان من الطبيعي أن يُعترف له بحقه في اختيار مصيره بحرية .

لقد أعلنت الأمم المتحدة ، وكررت ذلك في كل مرة بالحاح أكبر ، الحاجة الى تحرير الصحراء الغربية تحريرا كاملا وذلك عن طريق تنفيذ عملية انهاء الاستعمار على الوجه العادى .

ان اعتماد القرار ٢٢٢٩ (د - ٢١) لعام ١٩٦٦ الذى دعا الدولة القائمة بالادارة الى تحديد الكيفيات لتنظيم استفتاء تحت رعاية الأمم المتحدة لتمكين الشعب الصحراوى من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال بحرية يعتبر بداية المسيرة في تنفيذ تلك العملية .

لقد كان القرار ٢٢٢٩ (د - ٢١) نموذجا لمجموعة من الأحكام المتشابهة في فحواها (أنظر القرارات ٢٣٥٤ (د - ٢٢) المؤرخ في ١٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٧ و ٢٤٢٨ (د - ٢٣) المؤرخ في ١٨ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٨ و ٢٥٩١ (د - ٢٤) المؤرخ في ١٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٩ و ٢٧١١ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٠ و ٢٩٨٣ (د - ٣٢) المؤرخ في ١٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٢ و ٣١٦٢ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٣) .

ان جميع هذه القرارات وغيرها التي تلح على التنفيذ الكامل لحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها قد اتخذت بموافقة وتأييد المغرب الذى يعتدى اليوم على بلادنا .

لقد كان ممثل المغرب السيد بن هيمة هو الذى أعلن في اللجنة الرابعة للأمم المتحدة أثناء المناقشة بشأن انهاء الاستعمار في الصحراء الغربية عام ١٩٧٢ :

" يوم يحل يوم الاستقلال . سيكون المغرب مستعدا لاحترام ارادة سكان الصحراء الغربية المعلن عنها بحرية ".

../..

Digitized by UNOG Library

" عندما يستقل الاقليم ستكون حدوده محترمة مثل حدود جميع البلدان المستقلة . وسيكون المغرب مستعدا لاحترام ارادة السكان المعلن عنها بحرية يومذاك " . (الأمم المتحدة ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والعشرون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ٢٠٠٥ ، الصفحتان ٢٣٩ و ٢٤٠ ، الفقرات ١٠٧ الى ١١٠) .

ولقد قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة ضمن عملها لصالح انهاء الاستعمار في الصحراء الغربية بايفاد بعثة لتقصي الحقائق زارت الاقليم في شهر أيار/مايو ١٩٧٥ .

وكان التقرير الصادر عنها ، الذى اعتمد أثناء الدورة الثلاثين للأمم المتحدة ولا يزال شهادة لها وزنها بما قدمه للمجتمع الدولي من أضواء كاشفة ، على ارادة الشعب الصحراوى واختياره .

فقد جاء في هذا التقرير " أما داخل الاقليم فقد لاحظت البعثة أن الأهالي ، أو على الأقل جميع الأشخاص الذين قابلتهم البعثة تقريبا ، يؤيدون الاستقلال تأييدا قاطعا ويعارضون الحقوق الاقليمية التي يدعيها المغرب وموريتانيا " .

وجاء في التقرير من ناحية ثانية ان الشعب الصحراوى أكد من جديد تعلقه بجبهة البوليساريو ممثله الوحيد والشرعي .

وقد أوضح التقرير أن " الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب قد بدت ، رغم انها كانت تعتبر حركة سرية قبل وصول البعثة ، القوة السياسية المسيطرة في الاقليم " .

" وقد شهدت البعثة في جميع أجزاء الاقليم مظاهرات جماهيرية مؤيدة للجبهة " (الوثيقة A/AC.109/L.1063 Add.1-2) .

كما أن محكمة العدل الدولية التي نظرت في المسألة بطلب من المغرب أصلا ، قد دحضت النظريات التوسعية لهذا الأخير في الفتوى الصادرة عنها في ١٦ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٧٥ .

وقد جاءت خلاصة فتواها فيما يتعلق بادعاء المغرب بشأن " ملكيته العريقة في القدم " للاقليم واضحة ولا يشوبها لبس .

" . . وخلصت المحكمة أن العناصر والمعلومات التي رفعت الى علمها لا تثبت وجود أى رابطة سيادة اقليمية بين اقليم الصحراء الغربية ونظام المغرب من جهة والمجموعة الموريتانية من جهة أخرى " .

" ولم تلاحظ المحكمة وجود روابط قانونية من شأنها أن تغيّر تطبيق القرار ١٥١٤ (د - ١٥) فيما يتعلق بانهاء الاستعمار في الصحراء الغربية وبتطبيق مبدأ تقرير المصير بوجه خاص بفضل التعبير الحر والحقيقي عن ارادة سكان الاقليم " .

وعلى الرغم من هذه الارادة الصارمة للمجتمع الدولي في مواصلة عملية انهاء الاستعمار في الصحراء الغربية الى غايتها لا يتردد المغرب أبدا عن تحاشي القانون الدولي واللجوء الى أكثر المناورات ابتذالا والى استعمال القوة لتحقيق أغراضه .

../..

Digitized by UNOG Library

ان العالم أجمع يذكر ما أدى اليه رفض المغرب المتعمّد للامتثال لقرارات المحافل الدولية .

لقد كانت نتيجة ذلك الرفض هي حرب النهب والابادة التي تخوضها قوات العدوان المغربية ضد الشعب الصحراوي والاحتلال الاستعماري مع ما يتبعه من مذابح جماعية ، وسلب ، واعتقال ، وتعذيب ، ونفي للذين استطاعوا أن يلوذوا بالفرار .

ان الشعب الصحراوي كان من واجبه أن ينهض أمام التهديد بتدميره ليدافع عن تماسك ووحدة العملية التي أقرتها الأمم المتحدة أصلا وأصبح من منفعته بل حتما عليه أن يعلن استقلاله قبل أن يحكم عليه بالزوال . ولم يكن أمام الشعب الصحراوي الا الاختيار بين الانصياع لاستعمار جديد أو مواصلة تحرير بلاده الى النهاية ومواصلة كفاح التحرر الوطني الذي بدأه منذ سنة ١٩٧٣ ضد الاستعمار الاسباني .

تلك هي الظروف التي أعلن فيها شعبنا يوم ٢٧ شباط/فبراير ١٩٧٦ عن استقلاله وانشاء جمهوريته .

واليوم فان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية معترف بها من قبل أكثر من ٤٥ بلدا في العالم .

في افريقيا اعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ٢٦ دولة أي الغالبية وهذا يعطيها الحق في أن تكون عضوا كامل العضوية في منظمة الوحدة الافريقية وذلك وفقا لميثاق هذه الأخيرة .

وهذا يعني ، كما ذكر ذلك الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية أثناء مؤتمر القمة الثامن عشر للمنظمة الذي انعقد مؤخرا بنيروبي أن الأمر يتعلق " باجراء اداري تتبعه ترتيبات تلقائية لا تترك أي مجال للتفسير " .

كذلك فقد أوضحت اللجنة المخصصة في تقرير اجتماعها السادس الذي قدمته الى مؤتمر القمة ذاته أن مسألة قبول الجمهورية العربية الصحراوية عضوا في منظمة الوحدة الافريقية " ليس من اختصاصها " .

وبما أن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية تعتبر احلال سلم عادل ونهائي أحد أهدافها الأولى ، فانها وقّعت مع الجمهورية الاسلامية الموريتانية في ٥ آب/أغسطس ١٩٧٩ اتفاق للسلم ، وهو الاتفاق الذي مهد السبيل لفرص مشجعة للسلم ، الا أن المغرب بقي جامدا ازاء تلك الفرص ومتمسكا بموقفه المتصلب .

وقد أدت تلك الاعاقة المتعمدة لعملية انهاء الاستعمار في الصحراء الغربية بصورة عادية وتحويل تلك العملية الى عملية الحاقية الى رد فعل صارم من قبل المنظمات الدولية التي رفضت بذلك تبني سياسة الأمر الواقع .

Digitized by UNOG Library

لقد طلب مجلس الأمن ، على لسان رئيسه ، من المغرب " انهاء المسيرة المعلن عنها في الصحراء الغربية فورا " (البلاغ الرسمي للجلسة ١٨٥٣ لمجلس الأمن المعقودة يوم الخميس ٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥) .

وقد رفض مبعوثو الأمين العام للأمم المتحدة الخاصون الى المنطقة وخاصة السفير ريد بيرك تأييد الاحتلال المغربي . وصرح السفير ريد بيرك فور عودته الى نيويورك في آذار/مارس ١٩٧٦ :

" ان الظروف غير متوفرة لتنظيم استفتاء شعبي في اقليم الصحراء الغربية نظرا لوجود جيوش أجنبية " .

وهكذا فان الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة لم يقبل مطلقا أن يكفل المهزلة الانتخابية التي دعته اليها الحكومتان المغربية والموريتانية في عام ١٩٧٦ لجعل الناس يصدقون عليهما ذلك .

وقال بالخصوص في رده على الأول :

" . . . انه من غير الممكن بالنسبة لي التفكير في اتخاذ تدابير ازاء رسالتكم " .

ثم الى الآخر :

" . . . حتى فيما لو سمح الوقت بذلك وقدمت التوضيحات الضرورية فان تعييني لممثل عن منظمة الأمم المتحدة يحضر ذلك الاجتماع ويحيط علما اذا أمكن بالمقررات المتخذة لن يعتبر تطبيقا لقرارات الجمعية العامة السالف ذكرها " .

كذلك فان الجمعية العامة ما فتئت تتابع تطورات الوضع متخذة في كل مرة قرارات تطلب فيها من المغرب العودة الى الشرعية الدولية وتؤكد على ضرورة تمتع الشعب الصحراوي بجميع حقوقه الوطنية .

لقد أشارت الجمعية العامة من جديد بقرارها الأخير ١٩/٣٥ المؤرخ في ١١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ الى الطريق الواجب اتباعها لانهاء الاستعمار في الصحراء الغربية .

وهي اذ تجدد تأكيدها لشرعية النضال الذي يخوضه الشعب الصحراوي لممارسة حقوقه فانها :

" - تعلن من جديد بالغ قلقها ازاء تفاقم الحالة نتيجة استمرار احتلال المغرب للصحراء الغربية ومد نطاق هذا الاحتلال الى الجزء من الصحراء الغربية الذي كان موضوع اتفاق السلم المعقود في ١٠ آب/أغسطس ١٩٧٩ بين موريتانيا والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب ؛

- تؤكد من جديد أن حل مسألة الصحراء الغربية يكمن في ممارسة شعب هذا الاقليم لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفي الاستقلال ؛

../..

Digitized by UNOG Library

ـ تكرر توجيه النداء الوارد في قرارها ٣٤/٣٧ ، الذى حثت بموجبه المغرب على أن يشترك في عملية السلم وينهي احتلال اقليم الصحراء الغربية ؛

ـ تحث لهذه الغاية ، المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب ، ممثل شعب الصحراء الغربية ، على الدخول في مفاوضات مباشرة قصد التوصل الى تسوية نهائية لمسألة الصحراء الغربية " .

وعلى غرار حركة البلدان غير المنحازة فان منظمة الوحدة الافريقية بدورها قد أبدت دائما انشغالها ازاء تدهور الوضع في الصحراء الغربية . وقد أكدت منظمة الوحدة الافريقية من جديد على مر السنين حق الشعب الصحراوى في تقرير المصير .

ومنذ انعقاد مؤتمر قمة الخرطوم (١٩٧٨) فقد أعاق المغرب عمدا كل المساعي وكل الأجهزة التي وضعتها منظمة الوحدة الافريقية .

وقد أثبت المغرب ، الذى تارة يرفض حضور اجتماعات اللجنة المخصصة وتارة يلتجأ الى التهديد والشتم والتمثيل المسرحي عزمه على الاستمرار في سياسته المتصلبة والمتمردة ازاء منظمة الوحدة الافريقية .

وفي مؤتمر قمة نيروبي وجد ملك المغرب نفسه مضطرا ، نظرا لعزلته على الساحة الدبلوماسية ونظرا للهزائم العسكرية التي يتكبدها جيشه على الساحة العسكرية الى الانضمام الى الاجماع الافريقي بقبول حق الشعب الصحراوى في تقرير المصير وتنظيم استفتاء لهذا الغرض عام ونظامي . (انظر الفقرة ٣ من ديباجة مقرر مؤتمر القمة الثامن عشر والفقرة ٧ من المنطوق) .

فهل هذا يعني التعبير عن نية سياسية صادقة لم تكن موجودة سابقا لدى حكومة المغرب أم ان تلك ما هي الا مناورة ترمي الى كسب الوقت ؟

ان حكومة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية لا يسعها الا أن تشك في سلامة طوية ملك المغرب وذلك لأسباب جد بسيطة :

قبل كل شيء ، ما انفك الحسن الثاني يمارس سياسة الأمر الواقع والتصلب واقامة العقبات أمام قرارات المنظمات الدولية الرامية الى انهاء الاستعمار في الصحراء الغربية . ثم ان هذا المغرب نفسه هو الذى أعاق ، قبل ست سنوات ، عملية انهاء الاستعمار في بلدنا بعدوان مسلح ، وبذلك رفض مقررات وترتيبات الأمم المتحدة فيما يتعلق بممارسة الشعب الصحراوى لحقوقه الوطنية في تقرير المصير والاستقلال والوحدة الاقليمية .

وتثبت التصريحات التي أدلى بها الملك الحسن الثاني بعد اسبوع من انتهاء مؤتمر قمة نيروبي صحة الشكوك التي تخامر الحكومة الصحراوية بخصوص عزم الحكومة المغربية على الرجوع الى جادة الصواب والتفكير في ايجاد حل عادل ودائم ، بالطرق السلمية ، للنزاع القائم بين الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية والمملكة المغربية .

Digitized by UNOG Library

ان ملك المغرب الحسن الثاني يتحدث منذ الآن عن " استفتاء داخلي في المغرب " ، في حين أن مؤتمر القمة الثامن عشر لمنظمة الوحدة الافريقية قد قرر " اجراء استفتاء عام ونظامي يقرر به شعب الصحراء الغربية مصيره " .

ان النصوص واضحة ولا يشوبها أى لبس .

ان المنهجية التي تتبعها منظمة الوحدة الافريقية مطابقة ومماثلة لتلك التي سبق أن اقترحتها الأمم المتحدة والتي أفشلها العدوان المغربي ضد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في ١٩٧٥ .

ان الأمر ، في نظر الأمم المتحدة ، وفي نظر منظمة الوحدة الافريقية ، على حد سواء ، يتعلق بشعب ، هو الشعب الصحراوى الذى اعترف له بالحق في تقرير المصير والاستقلال داخل حدود بلاده ، الصحراء الغربية ، التي هي اقليم متميّز عن الاقليم المغربي .

ان اللبس والغموض اللذين يريد المغرب اشاعتهما غير مقبولين تماما . ولا يمكن لا لمنظمة الوحدة الافريقية ولا للأمم المتحدة أن تأتيا الى الصحراء الغربية لمنح كفالتهما للاحتلال المغربي واضفاء طابع الشرعية عليه وفقا لرغبات الحسن الثاني .

ان المهمة الأساسية للمنظمات الدولية التي أدانت هذا الاحتلال ورفضته ، هي انهاء العدوان ضد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ، لتمكين الشعب الصحراوى من التمتع بحقوقه المشروعة والمعترف بها دوليا .

ويمثل القضاء على الاحتلال المغربي بجميع أشكاله ، العسكرية والادارية والمادية ، ضرورة حتمية لخلق مناخ الحرية والأمن الذى بدونه يكون تطبيق مبدأ حق الشعب الصحراوى في تقرير المصير مستحيلا وعسير التنفيذ .

ان الشعب الصحراوى ، مثل جميع شعوب العالم ، لا يمكن أن يدعى الى التعبير عن نفسه والى الاختيار وممارسة حقوقه الوطنية ، في ظل حراب المعتدين عليه وبحضور ترسانتهم العسكرية والبوليسية والادارية .

وبالفعل فان الملك الحسن الثاني ، عندما فكر بعد أسبوع من قمة نيروبي في مثل هذه الافتراضات ، قد شتم افريقيا وقادتها وانتهك صراحة نص وروح مقرر مؤتمر القمة الثامن عشر لمنظمة الوحدة الافريقية .

ان سياسة التوسع والاعاقة التي يتبعها المغرب لا تغيّر شيئا من الحقائق الأساسية لانهاء الاستعمار في الصحراء الغربية وفي مسؤولية منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة فيما يتعلق بالدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الصحراوى ، واحلال السلم بين الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية والمغرب وفقا لمبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار واحترام حقوق جميع الشعوب في التحكم في مصيرها .

../..

Digitized by UNOG Library

وهكذا فان العدوان المغربي على شعبنا ، بعد تحرره من الاستعمار الاسباني بفضل الكفاح المسلح في سبيل التحرير الوطني الذى قدم أثناءه تضحيات كبيرة ، لا يمكنه أن يغيّر بصورة من الصور الظروف التي يجب أن يمارس فيها الشعب الصحراوى ، بصورة فعلية وبحرية ، حقه في تقرير المصير والاستقلال .

وعلى كل حال فان المغرب ، عندما توجّه الى الأمم المتحدة في ١٩٧٥ قد طالب بالشروط التالية لاجراء استفتاء لتقرير المصير في الصحراء الغربية .

" ألف - انسحاب الجيوش والادارة الاسبانية .

باء - وجود قوات للأمم المتحدة في الاقليم .

جيم - اقامة ادارة تابعة للأمم المتحدة في الاقليم .

دال - فترة انتقالية مدتها ستة أشهر بعد رحيل الجيوش والادارة الاسبانية".

(وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة A/AC.109/L.1063/Add.3)

ان هذه الشروط التي تقدم بها المغرب في ذلك الوقت ، تماما مثل الشروط التي وضعتها جبهة البوليساريو ، أو موريتانيا أو الجزائر ، تؤكد بالخصوص على الانسحاب التام للجيوش والادارة الأجنبية وكذلك على اقامة ادارة مؤقتة تابعة للأمم المتحدة ، وعلى وجود قوات للأمم المتحدة لصيانة السلم في الاقليم . (A/AC.109/L.1063/Add.3 و Add.4) .

لماذا اذن يرفض المغرب اليوم الشروط التي طالب بها في ١٩٧٥ للقيام بعملية لاتزال هي نفسها ، ألا وهي : تنظيم استفتاء عام ونظامي من أجل ممارسة الشعب الصحراوى لحقه في تقرير المصير ؟

ان ذلك لهو الدليل الواضح على عدم وجود العزم السياسي ، الذى أبداه الملك الحسن في مؤتمر قمة نيروبي ، على التعاون مع منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة .

ان حكومة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وجبهة البوليساريو مصممتان على التعاون ، مثلما فعلتا في الماضي ، مع منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة لاعادة السلم والأمن في منطقة شمال شرقي افريقيا المهددة تهديدا خطيرا بالعدوان المغربي ، وذلك على أساس الاحترام التام والدقيق لحقوق الشعب الصحراوى المشروعة ، والمعترف بها من جميع المنظمات الدولية .

واذا كان البعض يفكر اليوم في ايجاد حل سياسي وسلمي لنزاع الصحراء الغربية بعد أن فشلت على الميدان سياسة الأمر الواقع والعدوان التي اتبعتها الحكومة المغربية وبعد أن رفضت هذه السياسة وأدينت على المستوى الدولي ، فانه لابد ومن الضرورى تمكين الشعب الصحراوى من ممارسة حقوقه الوطنية بحرية وبدون أى اكراه أو ضغط أجنبي ، بعد الغاء جميع التدابير التي اتخذها المحتل وجميع الأعمال التي قام بها الغاء تاما .

../..

Digitized by UNOG Library

وبالفعل فان الاحتلال المغربي لبعض مدن وقرى الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية يشكل العقبة الوحيدة التي تحول دون تنفيذ قرارات المنظمات الدولية وعودة السلم في المنطقة .

وهكذا فان الشروط التي أقرها المغرب وجبهة البوليساريو في ١٩٧٥ أمام الأمم المتحدة ، لتنظيم أى استفتاء عام نظامي لتقرير المصير في الصحراء الغربية لا تزال اليوم بدون تغيير وهي باقية على حالتها .

وهذه الشروط هي :

١ — مفاوضات مباشرة بين طرفي النزاع : جبهة البوليساريو والحكومة المغربية ، لتحديد التدابير العملية لوقف اطلاق النار ، وانسحاب جيوش الاحتلال والادارة المغربية ، بغية خلق الظروف المناسبة التي تسمح لشعب الصحراء الغربية بممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير من خلال استفتاء عام ، حر ونظامي ، وفقا لميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

٢ — الانسحاب التام للقوات المغربية من كامل اقليم الصحراء الغربية .

٣ — الانسحاب التام للادارة المغربية والوجود المغربي بجميع أشكاله .

٤ — ابعاد القوات الى ١٥٠ كيلومترا داخل الحدود التي كانت للمغرب غداة الاستقلال والمعترف بها دوليا .

٥ — عودة الشعب الصحراوى بأسره الى مدنه وقراه ، بعيدا عن أى وجود أجنبي أو ضغوط أجنبية .

٦ — اقامة ادارة دولية مؤقتة تشكلها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بمشاركة الادارة الوطنية للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية لضمان الأمن والطمأنينة الضروريين لسير عملية استفتاء تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية سيرا طبيعيا .

٧ — تسعى الادارة الدولية المؤقتة ، خلال فترة لا تقل عن ثلاثة أشهر ، وبالتنسيق مع الادارة الوطنية للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية الى خلق المناخ النفساني والمعنوى الضرورى لتخفيف الآثار المباشرة لممارسات الابادة والاضطهاد والارهاب المترتبة على حرب التوسع للمملكة المغربية ، وهو مناخ لابد منه لأى اختيار حر .

٨ — الافراج عن جميع المعتقلين الصحراويين (نساء وأطفالا ورجالا) في السجون والمحتشدات المغربية .

٩ — مرابطة قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم على طول الحدود المغربية الصحراوية ، حتى نهاية سير عملية تقرير الشعب الصحراوى لمصيره .

— — — — —

Digitized by UNOG Library